تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي شركة الياه للإتصالات الفضائية ش.م.ع
التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي
لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الياه للإتصالات الفضائية ش.م.ع («الشركة») وشركاتها التابعة («المجموعة»)، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات الموحدة للأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي
لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية هي الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

الاعتراف بالإيرادات

راجع الإيضاح رقم 5 حول البيانات المالية الموحدة.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
يعتبر الاعتراف بالإيرادات أحد أمور التدقيق الرئيسية وذلك بسبب: • الأحكام والتقديرات المستخدمة في تحديد العناصر الإيجارية وغير الإيجارية وتصنيف الإيجار والاعتراف بالإيرادات وفقاً للمعيارين 15 و16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على التوالي. • الاعتماد على العديد من أدوات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات المعقدة المستخدمة في إعداد وتحويل ومعالجة وتسجيل المعاملات المتعلقة بالإيرادات؛ • حجم المعاملات. • إن تطبيق معايير الاعتراف بالإيرادات أمرٌ معقدٌ وينطوي على ممارسة مجموعة من الأحكام والتقديرات الرئيسية بشأن تحديد التزامات الأداء المنصوص عليها في العديد من عقود المجموعة مع الكثير من عملائها، وتحديد توقيت الوفاء بتلك الالتزامات. حددنا أيضاً مخاطر تجاوزات الإدارة الناتجة عن إجراء تعديلات يدوية غير مناسبة على القيود اليومية فيما يتعلق بالإيرادات حيث تشكل الإيرادات مؤشر أداء رئيسي بالنسبة لأداء الإدارة والمجموعة.	تضمنت إجراءاتنا من بين أمور أخرى، ما يلي: • أجرينا مناقشات مع الإدارة بشأن التحليل المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتم فحص عينة من العقود التي ينتج عنها إيرادات والتحقق من أنه تم احتساب معاملات الإيرادات ذات الصلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة؛ • فهمنا عمليات الإيرادات الهامة ومراجعتها لتحديد الأنظمة والتطبيقات وضوابط تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية اليدوية الرئيسية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات؛ • قمنا بتقييم التصميم والتطبيق واختبار فعالية عمل الضوابط الرقابية اليدوية والأنظمة الرقابية لدى المجموعة والمتعلقة بإعداد ومعالجة وتسجيل المعاملات الخاصة بالإيرادات. وفي سبيل ذلك، قمنا بالاستعانة بمتخصصين لدينا في تقنية المعلومات للمساعدة في التدقيق على بيئة تقنية المعلومات العامة والضوابط الرقابية الهامة الخاصة بتطبيقات وأدوات دعم تقنية المعلومات، بما في ذلك الضوابط الرقابية المتعلقة بالواجهة لأنظمة تقنية المعلومات المختلفة؛ • قمنا بفحص عينة من الإيرادات المعترف بها خلال السنة للتحقق من مدى مطابقتها للترتيبات التعاقدية ذات الصلة؛ • قمنا بفحص التسويات بين دفاتر الأستاذ العام وأنظمة تقنية المعلومات فيما يخص كافة مصادر الدخل الرئيسية؛ • قمنا بإجراء مراجعة تحليلية وتنفيذ إجراءات تحليلية أساسية لمصادر الدخل الرئيسية؛ • قمنا بتقييم عينة العناصر الإيجارية وغير الإيجارية الواردة في عقود البنية التحتية وفقاً للمعيارين 15 و16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على التوالي؛ • قمنا بفحص عينة من الأدلة الثبوتية على القيود اليومية اليدوية المقيدة في حسابات الإيرادات.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)
إلى السادة مساهمي شركة المياه للإتصالات الفضائية ش.م.ع

أمر آخر- السنة المقارنة مدققة من قبل شركة تدقيق أخرى
تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ من قبل شركة تدقيق أخرى والتي أبدت رأياً غير معدل حول تلك البيانات المالية الموحدة بتاريخ 4 ابريل 2021.

المعلومات الأخرى
إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات حولها. حصلنا على تقرير مجلس الإدارة، قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي عقب تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أية استنتاجات تدقيقية بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية. في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

عندما نطلع على باقي أقسام التقرير السنوي، وفي حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ مسؤولي الحوكمة عن هذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (وتعديلاته)، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ المشروع المستمر والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، وعن الأمور المتعلقة بمبدأ المشروع المستمر واستخدام مبدأ المشروع المستمر كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ غير المقصود وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ غير المقصود، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ غير المقصود نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ المشروع المستمر وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ المشروع المستمر. في حال خَلُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ المشروع المستمر.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما نتحمل مسؤولية توجيه أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. نحن مسؤولون وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسبًا، الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على التهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (وتعديلاته)، فإننا نشير إلى ما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

1) لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
2) تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (وتعديلاته)؛
3) قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛
4) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛
5) كما هو مبين في الإيضاح 30 حول البيانات المالية الموحدة، لم تقم المجموعة بشراء أسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021؛
6) يبين الإيضاح رقم 21 حول البيانات المالية الموحدة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛
7) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، أي من الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، أو النظام الأساسي للشركة، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021؛ و
8) يبين الإيضاح رقم 8 حول البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية التي تم دفعها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

ريشارد أكلاند
رقم التسجيل: 1015
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: 28 فبراير 2022